

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الثانية عشرة
البند ٧ من جدول الأعمال
المتفجرات من مخلفات الحرب
الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

الردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ والمعنونة "القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب"

ردود الاتحاد الروسي

الجزء الأول - مدى انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

١ - تؤخذ مبادئ القانون الإنساني الدولي التالية في الاعتبار عند تدريب أعضاء القوات المسلحة للاتحاد الروسي على القتال وعلى اختيار وسائل وأساليب الاشتباك، بما في ذلك استعمال الذخائر العنقودية: الشرعية والتمييز بين الهدف العسكري والممتلكات المدنية والتناسب والطابع الإنساني والضرورة العسكرية.

٢ - وتنبع هذه المبادئ من أحكام محددة واردة في المعاهدات الدولية التي صدق عليها الاتحاد الروسي، وهي:

١٠ - الاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧) والنظام الملحق بها (المادتان ٢٢ و ٢٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة)؛

٢٠ - اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا الحرب (المادة الأولى المشتركة بين الاتفاقيات الأربع ١٩٤٩)؛

٣٠ - البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) والمؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ (المواد ١ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٤ و ٥٧ و ٦٢ و ٧٥ من البروتوكول الإضافي الأول)؛

٤٠ - اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (لاهاي، ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤) (المادتان ٤ و ١٤ من اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الملكية الثقافية)؛

الجزء الثاني - تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

- ٣- تستخدم القوات المسلحة للاتحاد الروسي ذخائر شتى، منها الذخائر العنقودية، في إطار الحرص الشديد على الامتثال لمعايير القانون الإنساني الدولي ومبادئه القائمة.
- ٤- وعند تنظيم عمليات عسكرية، يتخذ رؤساء الأركان والقادة قراراتهم مع مراعاة ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.
- ٥- ويشترك مساعد للقائد مختص في المسائل القانونية مشاركة إلزامية في أعمال تنظيم العمليات العسكرية التي يضطلع بها رئيس الأركان؛ وفي أوقات النزاع المسلح، يتولى هذا المساعد وظيفة مستشار قانوني ويساهم في إعداد الوثائق المتعلقة بالتشكيكات القتالية وغيرها من المسائل بتقديم اقتراحات بشأن احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.
- ٦- وعند تقييم مناطق العمليات المزمعة، يراعى توزيع الأفراد والممتلكات التي يحميها القانون الإنساني الدولي، وعواقب العمليات المحتملة على البيئة، وكذلك احتمالات استخدام الخصم لتلك الممتلكات المحمية ومدى قيامه بذلك. وعندما يحدد القائد الوسائل التي ستستخدم لإنزال الهزيمة بالخصم، يختار القائد وسائل وأساليب إطلاق النار وأنواع الذخائر الأقل خطراً بالفعل على المدنيين مع مراعاة مبادئ القانون الإنساني الدولي.
- ٧- وبعد انتهاء القتال، ينظم القائد بالتشاور مع الإدارة المحلية، حالما تسمح الظروف، حماية المدنيين من المتفجرات. وعلاوة على ذلك، فهو مكلف بالعمل على إزالة جميع المخلفات المتفجرة الموجودة في أماكن العمليات بعد نشر مراقبين وإنذار المدنيين.
- ٨- ويشاطر الاتحاد الروسي المجتمع الدولي بواعث القلق الإنسانية بشأن نتائج استخدام ذخائر شتى على المدنيين. وشهدت الأراضي الروسية حروباً كثيرة ما زالت تبعاتها، بما في ذلك التبعات الناجمة عن وجود متفجرات من مخلفات الحرب، قائمة حتى اليوم. ولهذا السبب تحديدا ترى السلطات الروسية، علاوة على بواعث القلق الإنسانية المتصلة بظاهرة المتفجرات من مخلفات الحرب، أن اختيار وسائل اشتباك يحظرها القانون الدولي يستجيب لمصالح البلد المشروعة المتصلة بضمان استقلال الدولة وسلامتها الإقليمية.
- ١٠- من الناحية القانونية، يستند المذهب العسكري للاتحاد الروسي إلى الدستور والقوانين الاتحادية وغيرها من قوانين البلد ولوائحه، فضلاً عن التزامات الاتحاد الروسي الدولية.
- وتحدد المسائل المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي صداها في قواعد وتعليمات الاشتباك المعدة من أجل القوات المسلحة، وفي برامج إعداد أفراد القوات المسلحة في الوحدات والمدارس العسكرية، وفي الأوامر والتوصيات الموجهة إلى الموظفين العسكريين، وتطبق في التدريبات والتعليم والدراسة.
- ٢٠- وبدأ في عام ٢٠٠١ تنفيذ تعليمات متعلقة بالقانون الإنساني الدولي موجهة إلى القوات المسلحة للاتحاد الروسي. وتعتمد هذه التعليمات مبادئ القانون الإنساني الدولي وأحكامه الأساسية، وتقدم توصيات بشأن تطبيقها لدى إعداد العمليات العسكرية وتنفيذها، كما تتضمن مدونة لقواعد سلوك العسكريين أثناء القتال.

٣٠ (أ) وخلال تخطيط عمليات إطلاق النار، تتخذ القرارات المتعلقة باختيار الأسلحة مع مراعاة الظروف القائمة ومبدأ التناسب. ولا يوجد حتى الآن حل ناجع يغني عن استخدام الذخائر الصغيرة للهجوم على أهداف ممتدة أو مجمعة (باستثناء أسلحة الدمار الشامل).

٣١ (ب) وعندما يختار القادة الذخائر، بما في ذلك الذخائر العنقودية، فهم يأخذون في اعتبارهم أيضاً ضرورة المحافظة على التجهيزات اللازمة للحياة اليومية (تكون الأضرار التي تلحق بالمباني والتجهيزات الأخرى بسبب استعمال ذخائر معينة أقل حدة من الضرر الواقع بسبب استعمال الذخائر الكبيرة الأحادية الكتلة، فيتسنى للسكان استخدامها مجدداً بعد انتهاء العمليات العسكرية النشطة).

٣٢ (ج) ويجري تنظيم محاضرات وحلقات دراسية بشأن القانون الإنساني الدولي من أجل الضباط وطلاب مؤسسات التعليم العسكري العالي التابعة لوزارة الدفاع الروسية.

وقد أعد مركز التعليم التابع لأكاديمية الجيوش للاتحاد الروسي فرقة تدريب في عام ٢٠٠٠ لصقل معارف ضباط القوات المسلحة في مجال قانون النزاعات المسلحة. وتشمل أهداف هذه الفرقة الناجحة، تدريب معلمين مختصين في مجال القانون الإنساني الدولي. ويمكن أن يشترك في هذه الفرقة عسكريون من جميع الفئات، من أفراد السلطات العسكرية المركزية إلى قادة الوحدات.

وتقدم فرق تدريب خاصة منذ عام ٢٠٠١ إلى المهندسين العسكريين بالقوات المسلحة.

ويتولى التدريس في فرق التعليم معلمون وأساتذة من أكاديمية الجيوش ومعلمون من مؤسسات تعليم عسكري أخرى تابعة لوزارة الدفاع وخبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ولا يكفي البرنامج بتقديم عدد كبير من المسائل النظرية فحسب بل يتطرق أيضاً إلى الإعداد العملي لتنفيذ عمليات تكتيكية تستخدم أثناءها وسائل قتال تقنية في ظروف شبه حقيقية.

وأعدت فرق التعليم هذه، منذ أن بدأ تقديمها، ما يزيد عن ١٠٠٠ مدرب مختص في قانون النزاعات المسلحة من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وسلطات الأمن.

ومن المزمع في المستقبل زيادة عدد المستفيدين من فرق التعليم هذه بدعوة مواطنين من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وبلدان أجنبية أخرى إلى المشاركة فيها.

٤٠ ويولي الاتحاد الروسي اهتماماً شديداً للمسائل المتصلة بإنشاء آلية للتحقق من امتثال نظم الأسلحة الجاري استحداثها لأحكام القانون الإنساني الدولي. وكما تستوفي خصائص أنواع الأسلحة الجديدة أحكام القواعد التي أرستها المعاهدات الدولية، من المزمع إنشاء لجنة خاصة ستشمل مهامها تقييم نظم الأسلحة المستخدمة والجاري استحداثها من منظور القانون الإنساني.